

الجمعية العامة الدورة الحادية والستون
البند ٥٥ (أ) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/61/424/Add.1)]

٢٠٧/٦١ - دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٩/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢٣١/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ٢١٢/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠، و ٢٠٩/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٤/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٢٥/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٢٤٠/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٢٠٤/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ بشأن دور الأمم المتحدة في تعزيز التنمية في سياق العولمة والاعتماد المتبادل،

وإذ تشير أيضا إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥^(١) وإلى جميع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة، ولا سيما القرارات التي تستند إلى نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما، بما في ذلك قرار الجمعية العامة ٢٦٥/٦٠ المؤرخ ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بشأن متابعة النتائج المتعلقة بالتنمية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، بما يشمل الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٢٧٠/٥٧ بء المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ بشأن التنفيذ والمتابعة المتكاملين والمنسقين لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي،

(١) انظر القرار ١/٦٠.

وإذ تشدد على ضرورة التنفيذ الكامل للشراكة العالمية من أجل التنمية، وتعزيز الزخم الذي أوجده مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ من أجل تفعيل وتنفيذ الالتزامات التي جرى التعهد بها في نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ومن بينها مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما،

وإذ تؤكد من جديد العزم المعرب عنه في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية^(٢) على كفاية أن تصبح العولمة قوة إيجابية لصالح جميع شعوب العالم،

وإذ تقر بأن جميع حقوق الإنسان حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتراطة ومتشابكة،

وإذ تلاحظ أنه يجب إيلاء اهتمام خاص، في سياق العولمة، لهدف حماية وتشجيع وتعزيز حقوق ورفاه النساء والفتيات، حسبما ورد في إعلان ومنهاج عمل بيجين^(٣)،

وإذ تؤكد من جديد الالتزام بالقضاء على الفقر والجوع، وتعزيز النمو الاقتصادي المطرد والتنمية المستدامة والرخاء الشامل للجميع، وتشجيع تطوير القطاعات المنتجة في البلدان النامية لتمكينها من المشاركة بمزيد من الفعالية في عملية العولمة والاستفادة منها،

وإذ تؤكد من جديد أيضا تأييدها القوي للعولمة المنصفة وعزمها على إنجاز هديفي العمالة الكاملة والمنتجة والعمل الكريم للجميع، وإذ تشير، في هذا الصدد، إلى الإعلان الوزاري الذي اعتمده في ٥ تموز/يوليه ٢٠٠٦ الجزء الرفيع المستوى من الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن موضوع "تهيئة بيئة على الصعيدين الوطني والدولي تفضي إلى إيجاد عمالة كاملة ومنتجة وتوفير فرص العمل الكريم للجميع وتأثير تلك البيئة في التنمية المستدامة"^(٤)،

وإذ تؤكد من جديد كذلك الالتزام بتوسيع وتعزيز مشاركة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية في عملية صنع القرارات الاقتصادية ووضع المعايير على الصعيد الدولي، وإذ تؤكد، تحقيقا لهذه الغاية، أهمية الجهود المتواصلة المبذولة لإصلاح الهيكل

(٢) انظر القرار ٢/٥٥.

(٣) تقرير المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة، بيجين، ٤-١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٥ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.96.IV.13)، الفصل الأول، القرار ١، المرفقان الأول والثاني.

(٤) A/61/3، الفصل الثالث، الفقرة ٥٠. للاطلاع على النص النهائي، انظر: الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الحادية والستون، الملحق رقم ٣.

المالي الدولي، وإذ تقر بالحاجة إلى مواصلة النقاش بشأن مسألة القوة التصويتية للبلدان النامية في مؤسسات بريتون وودز، وهي مسألة لا تزال مثيرة للقلق،

وإذ تؤكد من جديد التزامها بحسن الإدارة والإنصاف والشفافية في النظم المالية والنقدية والتجارية، والتزامها بإيجاد نظم تجارية ومالية متعددة الأطراف وتتسم بالانفتاح والإنصاف والاستناد إلى قواعد وإمكانية التنبؤ وعدم التمييز،

وإذ تسلّم بأن البلدان تتفاوت كثيرا من حيث قدراتها على الوصول إلى المعارف العلمية والتكنولوجية ونشر واستخدام هذه المعارف التي ينبع معظمها من البلدان المتقدمة النمو،

وإذ تسلّم أيضا بأن البلدان النامية لديها قدرات متنوعة على تحويل المعارف العلمية والتكنولوجية إلى بضائع وخدمات وعلى الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات على تنظيم المشاريع،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام^(٥)؛

٢ - تسلّم بأن بعض البلدان قد نجحت في التكيف مع التغيرات واستفادت من العولمة، غير أن بلدانا كثيرة أخرى، وبخاصة أقل البلدان نموا، ظلت مهمشة في الاقتصاد العالمي الآخذ في العولمة، وتسلم أيضا، على غرار ما ورد في إعلان الألفية^(٦)، بأن تقاسم فوائد العولمة يجري على نحو يتسم إلى حد بعيد بعدم التكافؤ وفي الوقت نفسه توزع تكاليفها بشكل غير متساو؛

٣ - تؤكد من جديد الحاجة إلى أن تضطلع الأمم المتحدة بدور أساسي في تشجيع التعاون الدولي من أجل التنمية والعمل على اتساق وتنسيق وتنفيذ الأهداف والإجراءات الإنمائية التي يتفق عليها المجتمع الدولي، وتعقد العزم على تعزيز التنسيق في إطار منظومة الأمم المتحدة بالتعاون الوثيق مع جميع المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية المتعددة الأطراف الأخرى من أجل دعم النمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة؛

٤ - تبرز أنه ينبغي، عند تناول الروابط بين العولمة والتنمية المستدامة، التركيز بشكل خاص على تحديد وتنفيذ سياسات وممارسات متداخلة تعزز النمو الاقتصادي المطرد

والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، وأن هذا يقتضي بذل جهود على الصعيدين الدولي والوطني؛

٥ - **تؤكد من جديد** أن الإدارة الرشيدة ضرورية للتنمية المستدامة؛ وأن السياسات الاقتصادية السليمة، والمؤسسات الديمقراطية القوية التي تلي احتياجات الناس، وتحسين الهياكل الأساسية تشكل الأساس للنمو الاقتصادي المطرد والقضاء على الفقر وإيجاد فرص العمل؛ وأن الحرية والسلام والأمن والاستقرار الداخلي واحترام حقوق الإنسان، بما فيها الحق في التنمية، وسيادة القانون والمساواة بين الجنسين والسياسات الموجهة نحو السوق ووجود التزام عام بمجتمعات تسودها العدالة والديمقراطية هي أيضا أمور أساسية ومدعمة؛

٦ - **تؤكد من جديد أيضا** أن الإدارة الرشيدة على الصعيد الدولي شرط أساسي لبلوغ التنمية المستدامة، وأن من المهم، بغية ضمان تهيئة بيئة اقتصادية دولية دينامية ومؤاتية، تعزيز الإدارة الاقتصادية العالمية عن طريق معالجة الأنماط الدولية للتمويل والتجارة والتكنولوجيا والاستثمار، التي تؤثر في آفاق التنمية في البلدان النامية، وأنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يتخذ، تحقيقا لهذه الغاية، جميع التدابير اللازمة والملائمة، بما فيها كفالة الدعم اللازم للإصلاح الهيكلي وإصلاح الاقتصاد الكلي وإيجاد حل شامل لمشكلة الديون الخارجية وزيادة فرص وصول البلدان النامية إلى الأسواق؛

٧ - **تبرز أن تزايد الاعتماد المتبادل للاقتصادات الوطنية في عالم آخذ في العولمة** وظهور نظم للعلاقات الاقتصادية الدولية تستند إلى قواعد يعينان أن مجال التحرك المتاح للسياسة الاقتصادية الوطنية، أي نطاق السياسات الداخلية، ولا سيما في مجالات التجارة والاستثمار والتنمية الصناعية، كثيرا ما يتحدد في الوقت الراهن بالنظم والالتزامات الدولية واعتبارات السوق العالمية، وأن من واجب كل حكومة المفاضلة بين منافع قبول القواعد والالتزامات الدولية والقيود المفروضة بسبب فقدان مجال التحرك المتاح للسياسة العامة، وأن من المهم بصفة خاصة بالنسبة للبلدان النامية، مع وضع الغايات والأهداف الإنمائية في الاعتبار، أن تراعي جميع البلدان ضرورة إقامة توازن ملائم بين مجال التحرك المتاح للسياسات الوطنية والنظم والالتزامات الدولية؛

٨ - **تؤكد من جديد** أن كل بلد مسؤول مسؤول رئيسية عن تنميته، وأنه ليس من قبيل المغالاة زيادة التشديد على دور السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في تحقيق التنمية المستدامة، وأن من الضروري استكمال الجهود الوطنية ببرامج وتدابير وسياسات عالمية داعمة بهدف زيادة فرص التنمية المتعلقة بالبلدان النامية، مع مراعاة الظروف الوطنية وكفالة احترام الملكية والاستراتيجيات والسيادة الوطنية؛

- ٩ - تؤكد الأهمية الخاصة لتهيئة بيئة اقتصادية دولية مؤاتية من خلال الجهود التعاونية القوية التي تبذلها جميع البلدان والمؤسسات لتشجيع التنمية الاقتصادية العادلة في اقتصاد عالمي يعود بالنفع على الجميع؛
- ١٠ - تدعو البلدان المتقدمة النمو، ولا سيما الاقتصادات الصناعية الرئيسية، إلى مراعاة تأثير سياساتها المتعلقة بالاقتصاد الكلي في النمو والتنمية على الصعيد الدولي؛
- ١١ - تسلم، في الوقت نفسه، بأن الاقتصادات المحلية تتداخل في الوقت الراهن مع النظام الاقتصادي العالمي وأن الاستخدام الفعال لفرص التجارة والاستثمار يمكنه، في جملة أمور، مساعدة البلدان على مكافحة الفقر؛
- ١٢ - تؤكد أن من الضروري، في ظل اقتصاد عالمي آخذ في العولمة والاعتماد المتبادل على نحو متزايد، اتباع نهج شامل إزاء التحديات الوطنية والدولية والعامّة المتداخلة والمتعلقة بتمويل التنمية، ولا سيما التنمية المستدامة والمراعية لنوع الجنس والمرتكزة على الناس، وأنه يتعين أن يؤدي هذا النهج إلى إتاحة الفرص للجميع والمساعدة على ضمان إتاحة الموارد واستخدامها استخداما فعالا وإنشاء مؤسسات قوية وخاضعة للمساءلة على جميع المستويات؛
- ١٣ - تسلم بأن الفجوة في مجال التكنولوجيا والقدرات العلمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نموا، هي أحد الشواغل المستمرة لأنها تعرقل قدرة كثير من البلدان النامية على المشاركة في الاقتصاد العالمي مشاركة كاملة؛
- ١٤ - تسلم أيضا بأن العلم والتكنولوجيا يشكلان عنصرا حيويا من أجل تقاسم فوائد العولمة، وتؤكد أن الفجوة المتعلقة بالتكنولوجيا بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تشكل تحديا كبيرا للبلدان النامية فيما تبذله من جهود لتحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛
- ١٥ - تسلم كذلك بأن جعل العولمة قوة إيجابية لصالح الجميع يمكن أن يتحقق عن طريق المشاركة والتعاون وإقامة الشراكات بين الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين، وأن تعزيز التعاون الدولي من أجل التنمية وتشجيع الترابط بين السياسات بشأن مسائل التنمية العالمية أمران لا غنى عنهما لبلوغ هذه الغاية؛
- ١٦ - تحث المجتمع الدولي على مواصلة العمل على تيسير انتشار المعارف العلمية والتقنية انتشارا كافيا ونقل التكنولوجيا إلى البلدان النامية وحصولها عليها واقتنائها لها؛

١٧ - تؤكد الحاجة إلى تشجيع وتيسير إمكانيات تطوير التكنولوجيات ونقلها ونشرها في البلدان النامية، عن طريق وضع سياسات وتدابير مفصلة لتهيئة بيئة مؤاتية لتيسير اقتناء التكنولوجيا وتطويرها ولتعزيز القدرة على الابتكار استنادا إلى الولايات التي يتضمنها إعلان الدوحة الوزاري^(٦)؛

١٨ - تدعو إلى تقديم المساعدة التقنية والمالية إلى البلدان النامية في الجهود التي تبذلها لبناء القدرة البشرية والمؤسسية اللازمة لاتباع سياسات تقوي نظمها الوطنية المتعلقة بالابتكار، وتشجع الاستثمارات في مجال تعليم العلوم والتكنولوجيا ليس من أجل توليد تكنولوجيات جديدة فحسب، بل أيضا من أجل اكتساب القدرات على تطويع ما يجري تطويره من العلوم والتكنولوجيا في أماكن أخرى بما يتواءم مع الظروف المحلية؛

١٩ - تسلّم بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، أهمية حيوية لتحقيق الأهداف الإنمائية، وبأن الدعم الدولي يمكن أن يساعد البلدان النامية على الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي وأن يعزز قدراتها الإنتاجية، وتؤكد من جديد، في هذا الصدد، الالتزام بتعزيز وتيسير إمكانية حصول البلدان النامية على التكنولوجيات، بما فيها التكنولوجيات السليمة بيئيا والدراية المتعلقة بها، وتطوير تلك التكنولوجيات ونقلها إليها ونشرها فيها، حسب الاقتضاء؛

٢٠ - ترحب بالآليات والمبادرات القائمة التي تساعد البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات، وتشجع على تقوية وتعزيز الآليات القائمة وعلى النظر في مبادرات، بما فيها إنشاء قواعد بيانات دولية بشأن المعارف والمعلومات المتعلقة بالبحوث، بغية مساعدة البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات والدراية الفنية اللازمة لإنشاء مؤسسات قائمة على التكنولوجيا والارتقاء بمستوى الصناعات القائمة، وتشجع أيضا على تعزيز المساعدة المقدمة إلى البلدان النامية من أجل تعزيز الفرص في مجال التكنولوجيا الرقمية لجميع الناس، بما يؤدي إلى أعمال إمكانيات تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في الحصول على التكنولوجيا والدراية الفنية؛

٢١ - تشجع الترتيبات القائمة والمضي في تعزيز مشاريع مشتركة للبحث والتطوير على المستوى الإقليمي ودون الإقليمي والأقليمي بالقيام، حيثما أمكن، بتعبئة الموارد العلمية والبحثية والإنمائية القائمة وعن طريق الربط الشبكي بمرافق علمية ومعدات بحثية متطورة؛

(٦) A/C.2/56/7، المرفق.

٢٢ - **تطلب** إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة في دورتها الثانية والستين تقريراً عن العولمة والاعتماد المتبادل بشأن موضوع "الأثر الذي يمكن أن تحدثه، في جملة أمور، الالتزامات والسياسات والعمليات الدولية في نطاق استراتيجيات التنمية الوطنية وتنفيذها"، في إطار البند المعنون "العولمة والاعتماد المتبادل".

الجلسة العامة ٨٣

٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦